

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العباينة

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة، حسين السكران

التمييز الأول :-

المميز :-

النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .

المميز ضده :-

التمييز الثاني :-

المميز :-

المميز ضده :-

الحق العام .

بتاريخ ٦ و ٢٠١٥/٤/١٣ تقدم المميزان بهذين التمييزين للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٤/١٢٨٨) تاريخ ٢٠١٤/٣/٣٠ والمتضمن تعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده من جنائية هتك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٦) من قانون العقوبات إلى جنائية هتك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٨) من القانون ذاته وتجريمه بالجنائية المعدلة والحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

طالبين قبول التمييزين شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب الواردة في لائحة كل واحد منهما .

وتتلخص أسباب التمييز الأول بما يلي :-

١. كان على محكمة الجنايات الكبرى المثابرة على دعوة شاهدة النيابة العامة المجني عليها وسماع شهادتها ولديها عنوان واضح .
٢. أخطأت المحكمة في عدم مناقشتها ووزنها لشهادة المجني عليها المبرزة من قبل المدعي العام بالمبرز (١/م) .
٣. القرار المميز مشوب بعيب القصور في التعليل والتسبيب والفساد في الاستدلال .

وتتلخص أسباب التمييز الثاني بما يلي :-

١. أخطأت المحكمة في قرارها المميز من جهة أن قرارها صدر معيباً ويشوبه القصور في التسبيب والتعليل .
٢. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها حيث إنها لم تطبق الوقائع المادية على القانون حيث إنها أخطأت الوصف الجرمي .

٣. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بأنها لم تتحقق كفاية من الوقائع المادية التي أقدم عليها المتهم .

٤. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بأنها لم تزن البيئة بشكل أصولي سليم .

٥. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بأنها عولت على قرارها على ما ذكرت بأنه اعتراف المتهم بالجرم المسند إليه .

٦. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بأنها خالفت قانون أصول المحاكمات الجزائية بإبراز أقوال المجني عليها لتحقيق مما حرم المتهم من مناقشتها .

٧. أخطأت المحكمة بأنها لم تعطِ الفرصة الكافية والكاملة للمتهم لتقديم بيناته ودفعه .

وبتاريخ ٢٠١٥/٤/٢١ وبكتابته رقم (٥٨٩/٢٠١٥/٤/٢) قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعته الخطية طلب فيها قبول التمييزين شكلاً وقبول التمييز الأول موضوعاً ونقض القرار المميز ورد التمييز الثاني موضوعاً .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت المتهم :-

إلى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمته عن جرم جنائية هتك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٦) من قانون العقوبات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم (٢٠١٤/١٢٨٨) تاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

بأن المجني عليها والبالغة من العمر ثلاثة عشر عاماً والتي تسكن عند والدها في منطقة جبل النصر .

- وفي الشهر الرابع من عام (٢٠١٤) تقريباً نشأت علاقة غرامية بين المجني عليها والمتهم وبعدها قام الأخير بشراء هاتف نقال للمجني عليها وشريحة له .

- وبعدها بفترة قصيرة ونظراً لكون معلمتها في المدرسة أرادت أن تخبر زوجة والدها عن التلفون الذي بحوزتها وعندها خرجت المجني عليها من المدرسة ولم تعد إلى المنزل في ذلك اليوم .

- وعلى إثرها قامت المجني عليها بالمسير في الشوارع وقامت بالاتصال بالمتهم وبعدها ذهب المتهم والمجني عليها إلى منطقة شيك المطار وعندها قام المتهم بالاقتراب منها وأمسك يدها وقبلها على رأسها .

- ومن ثم توجهها مشياً على الإقدام إلى منزلها ودخلت كراج منزلها وكان ذلك في حوالي الساعة العاشرة ليلاً وعندها قام المتهم بالاقتراب من المجني عليها حيث قام بحضنها وتقبيلها وفك أزرار جاكيتها ووضع يده على صدرها من داخل الملابس وبعدها نام المتهم في الكراج وبقي بجانب المجني عليها .

- وفي فجر اليوم التالي وبعد أن استيقظ المتهم قام بوضع يده على مؤخرتها وقام بفتح أزرار مريولها ووضع يده على صدرها وقام بالتحسيس عليها وتقبيلها وبعدها قدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي :-

عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف الجرم المسند للمتهم من جنائية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢/٢٩٦) إلى جنائية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢/٢٩٨) عقوبات ..

وكذلك وعملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنائية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢/٢٩٨) عقوبات مكررة مرتين بوصفها المعدل .

وعطفاً على قرار التجريم واستناداً لما ورد به تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٢/٢٩٨) عقوبات وضع المجرم المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم مكررة مرتين محسوبة له مدة التوقيف .

وعملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ إحدى العقوبات لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى والمتهم المميز بهذا الحكم فطعنا فيه تمييزاً .

وعن أسباب التمييز :-

وعن السبب الأول من تمييز النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى والسادس من تمييز المتهم :-

وفي ذلك نجد إن تلاوة محكمة الجنايات الكبرى لشهادة المجني عليها بسبب مغادرتها البلاد عن طريق حدود جابر وهي سورية الأصل يتفق وأحكام المادة (١٦٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين معه رد هذين السببين .

وعن السبب السابع من تمييز المتهم :-

وفي ذلك نجد من الرجوع لأوراق الدعوى والبيانات المقدمة فيها أن المتهم قد ذكر على الصفحة (١١) من المحضر بعدم رغبته في تقديم بيانات دفاعية وقدم مرافعة خطية بوساطة وكيله وقدم أقواله الأخيرة بطلب الشفقة والرحمة خلافاً لما جاء بهذا السبب مما يتعين رده .

وعن باقي أسباب التمييز جميعها :-

الدائرة حول الطعن في وزن البيانات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهت إليها القرار المميز .

فمن استعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبياناتها والقرار المميز بصفتها محكمة موضوع تجد :-

أ. من حيث الواقعة :-

فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى البيئة التي اعتمدتها في تكوين قناعتها بقرارها المميز واقتطعت أجزاء منها أثبتتها في متنه وهي بيئة قانونية لها أصلها الثابت في أوراق الدعوى تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها والتي نقرها عليها والثابتة باعتراف المتهم الشرطي الذي تأيد باعترافه لدى المدعي العام وهو اعتراف قضائي يصلح لبناء حكم عليه طالما أن المتهم المميز لم يقدم بيئة على خلافه وشهادات شهود النيابة العامة التي تكفي للاقتناع بأن المتهم المميز ارتكب ما جرم به .

ب . في التطبيقات القانونية :-

فإن فعل المتهم المتمثل بقيامه بوضع يده على صدر المجني عليها وتقبيلها ووضع يده على مؤخرتها من تحت الملابس والتحسيس عليها برضاها وتكرار ذلك مرتين وفي أوقات مختلفة يشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات كون المجني عليها لم تتجاوز الخامسة عشرة من عمرها كما انتهت إلى ذلك القرار المميز .

ج. من حيث العقوبة :-

إن العقوبة المفروضة على المتهم المميز تقع ضمن حدودها القانونية وعليه فإن محكمتنا تقرر محكمة الجنايات الكبرى على النتيجة التي توصلت إليها وتؤيدها في قرار التجريم والحكم الأمر الذي يتعين معه رد هذه الأسباب .

وحيث إن القرار المميز قد جاء مستجمعاً لمقوماته ومشتماً على أسبابه وخالياً من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه فإنه يتعين تأييده .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٦/٩م

برئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق غ . ع